

**مساهمة في اغناء الحوار بصدد الحزب اليساري الجامع**

***تمهيد***

تهدف هذه المساهمة اغناء النقاش الفكري السياسي التنظيمي المفتوح بهذا الشكل أو ذاك، غاية بلورة رأيا جماعية كضمانة أكيدة لإنجاح مشروع بناء حزب يساري وازن اجتماعيا و فاعل سياسيا. فتح النقاش على مصراعيه حول كل القضايا التي تهم بناء أداة سياسية جامعة لكل اليساريين مهمة بديهية يتم من خلالها معاينة كل ما يهم الوحدة و تقديم أجوبة حولها. بهده الطريقة يتم تجاوز المنظورات و المواقف التي لا تتماشى و المرحلة التاريخية الراهنة و الارتكاز على ما هو ضروري لبلورة رأيا واضحة للجميع يتم تقويمها و تطويرها تسمح بالقفزة النوعية التي تمكن ولوج آفاق تحررية واعدة. لذا المسألة المطروحة بالتأكيد ، ليس أن هناك من له إرادة التجميع و هناك من يعاكسها . الكل مع التجميع و لا أحدا يرى مخرجا لمواجهة السياسات اللاشعبية و اللاديمقراطية ذون تلاحم مجمل الطاقات الواعية و المناضلة في بوثقة أداة سياسية وازنة و فاعلة ، قادرة على مواجهة التحديات التي تقف سدا منيعا و تحقيق الانتقال الديمقراطي بشكل سلمي. المسألة اذن ، تكمن ببساطة ، كون هناك من يرى ضرورة التعجيل بالوحدة و عدم المزيد من ضياع الوقت الثمين و هدر الطاقات و أن المرتكزات الأساسية على كل الواجهات حاضرة . و هناك من يرى أن المرتكزات كانت دائما موجودة ، لكن عدم ادراكها بالملموس هو الذي جعل عملية الاندماجية لمكونات يسارية جماعات و فرادى تراوح المكان مما جعل العديد من اليساريين و اليساريات يبتعدون/ن عن التنظيمات اليسارية . أي أنه في غياب إمكانية الاقناع و الاقتناع الجماعي يحدث عكس ما نتمناه. و منه ضرورة النقاش الجماعي العام داخل قواعد المكونات و كل اليساريين/ت ، باعتبار أن الوحدة الميدانية قائمة الذات وأن الارتقاء بها لمستوى الاندماج التنظيمي يفرض تثبيت الأسس الفكرية السياسية التنظيمية.

في هذا الإطار تأتي مساهمتنا هاته. و هذا عبر ادراك التوجهات الاستراتيجية الكبرى و تحديد سياق الوضع السياسي القائم مع ضبط التحالفات و تدقيق آليات الأداة التنظيمية. بخصوص تسمية التنظيم اليساري الجامع و الذي حسب وجهة نظرنا ينبغي أن يكون معبرا للحلقة المركزية في المرحلة التاريخية الراهنة و التي هي اثبات الديمقراطية. مثلا كما كان بالنسبة لحزب الاستقلال الذي عبر كتنظيم سياسي عن مرحلة تاريخية معينة و نفس الأمر بالنسبة لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و اليسار الجديد و الاتحاد الاشتراكي الى أن نصل الى حزب اليسار الموحد. لذا وجب الشعار/الاسم للتنظيم الجامع الجديد التعبير عن عصارة المرحلة التاريخية ، مثلا حزب الشعب أو الحزب الديمقراطي.

**– المنطلقاتI**

***–*** ***تشكل المنطلقات*** الأسس التي ينبني عليها كيان التنظيم الجامع كاستمرارية نضالية للحركة التقدمية و الثورية بالمغرب ، فهو بذا يتبنى كل ما هو حي و مشرق في التاريخ الحضاري و الثقافي الشعبي ، و كذا التراث العربي و الانساني التحرري . و منه يتضح تبني المنهج العلمي و العقلاني كأداة للتفكير و الارتقاء لبلورة التحليل الملموس للواقع الملموس والقبض على المكنزمات المتحكمة في العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية ، السياسية و الثقافية و ما يتولد عنها من تناقضات معقدة و معينة داخل المجتمع و عبر العالم. المنطلقات بهذا المعنى هي العامل الذي يمكن تشخيص الذات السياسية للحزب و مدى قدرته على الفعل داخل المجتمع الذي يتحرك فيه بهدف تغييره.

***– النقد و النقد الذاتي*** عملية محورية لكل حزب سياسي علماني و تقدمي . ما دمنا على أبواب الاندماج فالمطروح هو تشخيص مكامن القوة للارتكاز عليها و المزيد من رصها و أيضا تبيان النواقص و الشوائب التي حالت و تحقيق أهداف اليسار في تعبأة الجماهير التي من أجلها وجد . هذا يعني تجميع التراكمات النضالية التي حققتها القوي الديمقراطية التقدمية على مستوى كل واجهات تواجدها لتحديد مدى تقدم مهامها السياسية و النضالية و مدى قدرتها على التطور و الفعل . النظرة الموضوعية لتشخيص الايجابيات و السلبيات وحدها تحدد مدى القدرة على التطور و الفعل . لذا فان التقييم الذي سيأتي به كل من موقعه يشكل الركيزة التي يتم اعتمادها لتطعيم التوجيه العام للتظليم الجامع.

***- أي تنظيم سياسي جامع نريد ؟*** انه السؤال الذي يطرح نفسه في المرحلة الراهنة من تطور النقاش حول الوحدة الاندماجية و الذي لا مندوحة عنه و لا يمكن تجاوزه بسلوك سياسة النعامة و الرضى عن الذات و كأن كل شيء واضح و ثابت أمامنا . هل نريد حزب يعيد انتاج التجارب الماضية للقوى اليسارية المطبوعة بالزعامات و الانشقاقات ؟ أم بناء أداة سياسية لها اختيارات سياسية و تنظيمية مستقبلية و ذات اشعاع متميز. أي بناء تنظيم مؤهل تحقيق وحدة مكونات اليسار فرادى و جماعات، له مؤهلات تحقيق ميزان قوى سياسي و اجتماعي ، كفيل بإحداث القفزة النوعية الضرورية فرض التغيير لصالح الجماهير الشعبية و اثبات أسس الدولة الديمقراطية . لبلوغ هذه الغاية يلزم القيام بثورة ثقافية لتعميم الوعي الجماعي و مبادرات نوعية تفتح مجالات تأطير الجماهير في كل مرافئ تواجدها و مجالات انشغالها.

***– سينعقد المؤتمر الاندماجي*** لمكونات أحزاب الفيديرالية الديمقراطية في خضم مرحلة تاريخية مطبوعة بتراجعات الحريات الفردية و الجماعية بشكل كبير حيث القبضة الأمنية هي سيدة المشهد السياسي. كما يأتي المؤتمر الاندماجي بعد انتخابات برلمانية، أقل ما يمكن القول عنها ، ستكون ريعا برلمانيا لا يحتاج لتزوير الإرادة الشعبية، بل هو التزوير بعينه عبر قانون توزيع الغنيمة الانتخابية بإحكام مسطرة القاسم الانتخابي العجيب الذي يعتمد لوائح التسجيل و ليس التصويت الممثلة للإرادة الدستورية و المنطقية. و طبعا سينتج على هذه الوضعية الشاذة وجهات نظر مختلفة يسحم فيها خلال مؤتمر كل مكون على حدى قبل المؤتمر الاندماجي .

بخصوص المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، لقد تم التعبير بكل جرأة نضالية عن موقف المشاركة المشروطة. انطلاقا أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية ليست مبدأ ثابت بل خاضع للظرفية السياسية و الاجتماعية. و الظرفية السياسية الآن تتسم بالقبضة الأمنية على مختلف الواجهات السياسية و الحقوقية و الإعلامية و الجماهرية عبر قمع أي تحرك مطلب سلمي. أمام هذه الوضعية يصبح مطلب إطلاق معتقلي الحراك الشعبي السلمي و معتقلي الرأي و ادماج الأساتذة المتعاقدين في سلك الوظيفة العمومية وتمكين المواطنين المغاربة من حقهم في التصويت و الترشيح كما هو منصوص عليه في الدستور.

لذا فان مهمة الحزب الجامع الأساسية معاودة مفهوم العمل السياسي حسب الوعي الشعبي الحاصل و عبر الوسائل التواصلية الحديثة ، و كذا تطوير التنظيمات الجماهيرية، النقابية منها و الجمعوية و التمثيلية التي أبانت محدودية فعلها أمام الهيمنة التامة لسلطة النظام على مرافئ القرار السياسي و المجال الاقتصادي , الاجتماعي و الاعلامي ....هذه الهيمنة التسلطية للنظام تطرح علي الحزب الجامع مراجعة أساليبه النضالية و أشكاله التنظيمية للتجاوب مع طموحات الجماهير و التفاعل مع مطالبها و نضالاتها المطلبية العفوية من أجل امدادها بالوعي اللازم و النفس الطويل بخلق أشكال تعبوية و تنظيمية تتلاءم و المرحلة النضالية الراهنة .

سينعقد المؤتمر الاندماجي في ظروف سياسية وطنيا وعربيا ودوليا تفرض تحديد معالمها الأساسية بهدف وضع برامج ناجعة و عملية تتماشي و كل ظرفية .

II-  **المستجدات العامة للوضع على الصعيد الوطني**

أهم المستجدات تتجلى في الظواهر التالية:

* ***الظاهرة الأولى*** تتلخص في ما آلت الية حركة 20 فبراير و كيف تم الالتفاف عليها من طرف النظام في غياب الرافعة السياسية القادرة مواكبة تلك الحراك الشعبي العام .
* ***الظاهرة الثانية*** ، القمع الممنهج للحراك الشعبي السلمي بالريف و باقي الحراك و التظاهرات المطلبية السلمية مع محاكمات جماعية و صورية تبعتها أحكام جائر في حق شباب بلغت العشرين سنة في حق العديد منهم.
* كذلك حصل في حق صحفيين و مدونين و مناضلين سياسيين و نقابيين و حقوقيين بالتلفيق لهم تهم واهية و كاذبة.

***الظاهرة الثالثة*** يمثلها تقليص محيط القوى الديمقراطية و التقدمية الحية و قدرتها تعبئة الجماهير الشعبية التي لها مصلحة في التغير و منه ضعف قدرتها على مواجهة المخططات السلطوية على مستوى مختلف الواجهات .

* ***الظاهرة الرابعة*** تتجسد في قدرة النظام على تجاوز تناقضاته المزمنة و فرض هيمنته سواء على المستوى السياسي بوضع دستور و هياكل تسييرية و تمثيلية تخدم هيمنته والمصالح الخاصة للشرائح التي تشكل بطانيته من مخزن و أعوانه و سماسرة الرأسمال و الكمبرادور الهجين.
* ***نتائج هذا الوضع***

تقوية التوجهات الليبرالية للاختيارت الاقتصادية و التجارية للبلاد من أجل طمأنة الرأس المال بالداخل و الخارج و تركيز قواعد الاستبداد والفساد مع أخد اجراءات تتناقض و المصالح الشعبية . كل هذا في غياب المحاسبة و إلاصلاحات الضرورية.

نستنتج مما سبق أن النهج السديد ، لتجاوز الانغلاق السياسي و هيمنة المخزن على كل مرافئ القرار و ضعف مردودية القوى الديمقراطية التقدمية ، يكمن أساسا في تجاوز المعوقات الذاتية بالانفتاح على الجماهير الشعبية عبر خلق أدوات اشتغال لينة و فعالة تتجاوب و مطالبها و مصالحها. هذا الى جانب تفعيل الصيرورة الوحدوية و الاندماجية لمجموع فصائل اليسار، سواء منهم أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي أو مكونات و فصائل و فعاليات منسوبة على القطب اليساري .

* انطلاقا من المعطيات السياسية كما تظهر أمام أعينا فان الدولة قد أغلقته نهائيا القوس الذي اضطرت فتحه إثر فترة انتقال السلطة من ملك لملك و خاصة بعد الالتفاف على المسيرات الشعبية التي أذكتها حركة 20 فبراير.
* أمام هذا المشهد السياسي الذي تهيمن الدولة فيه على المشهد السياسي ، و أمام ضعف الحركة التقدمية على تعبئة الجماهير الشعبية ، ليس هناك خيار سوى وحدة كل الفصائل اليسارية و في مقدمتها فيدرالية اليسار الديمقراطي و كل القوى الديمقراطية في قطب ديمقراطي واسع، كمشروع بديل عن المشروع المخزني والأصولي و الظرفية الحالية حول شعار المشاركة في الانتخابات البرلمانية بشروط لا تنازل عنها كما هو مسطر أعلاه.

**III – القضايا المحورية في مهام الحزب الجامع**

و هي التي تمثل القاعدة التي ينبني عليها البرنامج النضالي و السياسي للحزب المنشود، و التي تمكنه من الدينامية و الحيوية و الفعل الضروري .

**1 – الهوية اليسارية**

تشكل الهوية السياسية الاطار المرجعي لليسار و ذلك عبر تبني الفكر الاشتراكي المكون من هويتنا المغربية المتعددة الينابيع الثقافية ، و من الرصيد الحضاري العربي و التراث الاسلامي ، هذا الى جانب الفكر الكوني الانساني و خاصة طابعة الانساني الاشتراكي الذي جعل العقل و العلم مرجعتيه الوحيدة لضمان المواطنة الحقة أمام و داخل القانون كضمانة المساواة التامة ، في كل الميادين الاجتماعية و القانونية ، بين كافة المواطنين ، رجالا كانوا أو نساء. كما أنها تقر بالعدالة الاجتماعية و الحق الثابت للفرد و الجماعة في التعبير و التنظيم . هذه المرجعيات و هذه المبادئ هي التي تجعل من الحزب الجامع حزبا يساريا في خدمة عموم الشعب ، يحارب الفوارق الاجتماعية و يضمن العيش الكريم في اطار نظام برلماني .

كما أن الحزب الجامع و بطبيعة تكوينه و انصهاره النضالي يستوعب الفكر الديمقراطي و منظومة حقوق الإنسان و تراث الحركة العمالية و النسائية و رصيد النضال التحرري للشعوب و مناصرات الحركات الاحتجاجية و المطلبية .

أن علمانية اليسار لا تعني معداة الدين ، بل العكس هو الصحيح ، لأن عقلانيتة و علمانيته الفكر هي الدعامة الأكيدة للدفاع و احترام العقيدة أية عقيدة و خاصة العقيدة الاسلامية في طابها الديني السمح .ان علمانية و عقلانية اليسار تطرح كبند أساسي ضرورة فصل الديني العقائدي عن الدولة . ذلك أن الاعتقاد الروحي يدخل حيز الشأن الخاص ، خلافا للدولة التي مهمتها الرئيسية ضمان المحافظة على العقد الاجتماعي السلمي كما يحدده الدستور الذي يضعه مجموع المواطنين في ما بينهم .

كما أن المنطلق اليساري للحزب الجامع يدفعه تشجيع الاجتهادات المتنورة والتي تدعو إلى الحرية والتسامح والتعايش والعدالة والتضامن كمساهمة في عملية التغيير الديمقراطي ضدا على المنظورات الماضوية والمتطرفة المعادية لقيم العصر و الانسانية و التي تقف حجرة عثراء في وجه بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

.

**2 – الخيار الديمقراطي**

ان اليسار ينبذ كل أشكال العنف و منه فان اختياره الديمقراطي يرضخ الى اعتماد النضال الديمقراطي السلمي و الاجتماعي لبلوغ هدفه الاستراتيجي في تحقيق دولة النظام البرلماني يسود فيها الملك و لا يحكم . و هو ما يمثل الخيار البديل ، الخيار الديمقراطي في مواجهة المشروعين المخزني ومن يلف حوله والمشروع الأصولي الإسلاموي بمختلف تعبيراته .

**3 – القضية الوطنية**

تعتبر الصحراء الغربية جزء من الوطن المغربي المقدس . لذا فاسترجاعها لحظيرة الوطن ، تعد عملية تدخل في استكمال الأطراف المحررة و هي بذا قضية الشعب المغربي عامة لا يحق لأية جهة كما كان شأنها استعمال الحس الوطني و احتكار قضية التحرير الوطني لنفسنا . كما أن هناك أجزاء أخرى لازالت مستلبة و لابد من تحريرها مستقبلا .

أن موقف اليسار ثابت و واضح من القضية الوطنية و هو بذا مستعد بدل الغالي و النفيس للدفاع عن الوحدة الوطنية ، و هذا على كافة الواجهات . لتثبيت ذلك يجب أن تكون هناك دبلوماسية شعبية عمادها الشعور و الحس الوطني المؤطر سياسيا و اجتماعيا داخل و خارج الوطن.

**4 – القضية الفلسطينية**

لقد شكات القضية الفلسطينية بالنسبة للحركة التقدمية اليسارية بالمغرب قضية وطنية على طريق التحرير الوطني من براثين الاستعمار الاستيطاني العنصري للدولة الصهيونية . كما أن مساندة و دعم النضال التحرري للشعب لفلسطيني و قواه اليسارية و الوطنية جسد طليعة تحرر الشعوب العربية و وحدة مصريها.

**5 – وحدة الشعوب المغاربية**

شكل تاريخ المغرب الكبير وحدة ثقافية و اجتماعية عضوية لكل شعوبه ، هذه الوحدة التي صمدت في وجه مختلف الهزات و المراحل الاستعمارية الخارجية التي هدفت الى تفتيها و التي صمدت في أصعب المراحل لتلتحم في ما بينا لتواجه العدو المشترك و كل السياسيات التي تهدف فسخ عرى الوحدة اللغوية و الثقافية و المصير خاصة أننا نعيش في عالم تسوده التجمعات الاقتصادية و الاجتماعية الكبيرة.

**6 – الوحدة العربية**

الانتماء للأمة العربية لا يعني أن هناك انتماء عرقي كما أراد ترويجه الاستعمار المباشر و الغير المباشر الممثل في القوى الامبريالية و ربيبتها إسرائيل. كل هذا بهدف تشتيت الشعوب و القوميات و الثقافات التي امتزجت في ما بينها تاريخيا عبر رصيد حضاري مشترك كل شارك فيها بحيويته و طابعه الخاص بواسطة لغة جامعة طورها لتصبح الاسمنت الثمين لتراتهم الثقافي و الحضاري الغني. هذا اللترات الحضاري جعل من الشعوب العربية وحدة متراصة ثقافيا جسد وحدة المصير المشترك. زد على هذا أن الشعوب العربية تحتل أغنى منطقة سواء ما خص موقعها الجغرافي أو خيراتها البشرية و الطبيعية و أنه حين وحدتها تشكل قطبا اقتصاديا و قوة سياسية عظيمة. من أجل هذا الدور المحوري تتكالب القوى الاستعمارية الجديدة تفتيت الشعوب العربية بكل الواسل حتى لا تتحد.

**7 – الهجرة**

تعد الهجرة في مستوى القضية الوطنية نظرا لأهميتها سواء من الناحية العددية أو لدورها الأساسي بالنسبة للمجتمع المغربي . حيث أنها تمثل استمرارية جغرافية و سكانية له عبر العالم. لذا ينبغي النظر الى أزيد من خمس ملايين من المواطنين و المواطنات المغاربة بالمهجر كمواطنين و مواطنات كاملي/ت المواطنة و قنوات ثقافية و حضارية وتمثل توسعا جغرافيا للوطن الأم ما له مثيل.

الهجرة المتواجدة عبر بلدان العالم لا تمثل مادة خام ، يد عاملة منتجة يتم الاستفادة من مواردها اقتصاد الوطن الأصل ، كما تراها السياسات المتبعة لحد الآن. و التي غايتها تدجين و استهلاك الطاقات البشرية و المادية للهجرة ، والتي تتعامل مع المهاجرين كرعايا من الدرجة الثانية نظرا لحرمانهم من أهم حقوق المواطنة بعدم السماح لهم في التصويت و الترشيح للبرلمان الذي يشكل منبر تمثيل المواطنات و المواطنين .

**8 – المسألة النسائية**

ان دور المرأة في أي مجتمع هو المحدد لقدرته على التطور و النمو و بناء مجتمع ديمقراطي فعلي . في المجتمعات المتقدة ديمقراطيا لا تطرح مسالة المرأة في مستوى المطالبة بحقوقها في المساواة مع الرجل ، بل تبقى في مستوى معالجة بعض الجوانب الخاصة بها كعنصر نسوي . أما في المجتمعات الذكورية - الباطريأركية - كالمغرب فان مطالب المرأة تكمن في حقها المشروع كعنصر بشري غير متساوي الحقوق مع العنصر الذكوري و هذه معضلة تطرح عمق التوازنات داخل المجتمع لحد نجد أنفسنا وكأننا أمام جسد نصفه مشلول . ان معضلة التساوي المطلق بين الرجلة و المرأة في مجتمعنا تعد أم القضايا ، دونها لا يمكن الحديث عن التحديث و الديمقراطية و حقوق الانسان .

أن اليسار مطالب وضع مسألة المرأة في أول مطالبه السياسية و برامجه الاجتماعية و هو كذلك مدعو لخوض غمار ثورة ثقافية يكون مدخلها تحرير المرأة المغربية من رواسب الثقافة المخزنية العتيقة .

**9 – الشباب**

يشكل الشباب عماد البلاد كما هو معهود و كما هو الحال في الواقع. ان الشباب هو ذريعة و نسغ و حيوية المجتمع و قدر تأهيل شباب البلاد قدر ما يمكن ضمان تطوره و تمكينه من التقدم و الازدهار . و المجتمع المتحرر و الديمقراطي وحده يضمن لشبابه نفس الفرص لتحقيق المستقبل الناعم لكافة أبنائه. و الحال أن السياسات المتبعة لحد الأن تضرب في العمق طموحات الشباب و تغلق أمام جلهم امكانيات تحقيق غاياتهم بسد فرص التكوين و الشغل و فتح فضاء مساواة الفرص أمامهم .

أن الحزب الجامع مطالب خلق القنوات التواصلية مع الشباب عبر كل واجهات تواجدهم من أجل توعيتهم و تكوينهم و تأطيرهم .

**10 - المسألة الثقافية**

المسألة الثقافية لا تقل مكانة عن القضية الوطنية . انها تدخل لب الشعور الوطني لحد أنها تمثل الاسمنت الذي يرص مختلف اللبنات التي يقوم عليها كيان الشعب المغربي . ذلك وعيا من اليسار بالدور الأساسي الذي يلعبه العامل الثقافي في تكوين الشخصية الوطنية و الوعي الشعبي و صلابة القيم و السلوك و التعامل بين الفرد و فهم المجتمع و الكينونة العامة للإنسانية . و كما سطرته الورقة الثقافية للحزب الاشتراكي الموحد في مؤتمره الأخير ، أن" عمق المعضلات الكبرى في المجتمع المغربي هو ثقافي بالأساس ، و أن التخلف التاريخي الذي نعانيه هو نتيجة الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي والديني والتضليل الإعلامي والفساد بمختلف أشكاله وتجلياته ، الأمر الذي يعبر عن فشلنا في تحقيق نهضة ثقافية تقطع مع مجتمع ما قبل الحداثة ، وتتيح إمكانية فعلية لإقرار الديمقراطية الحق باعتبارها رهانا مجتمعيا ثقافيا بالدرجةالأولى. "

لقد كانت هناك ارهاصات رائدة قامت بها الحركة الوطنية عند مقاومتها الاستعمار المباشر و التصدي لبراثن الثقافة الاستبدادية المدجنة للوعي الشعبي عبر تكالب الثقافة التقليدية في زيها الرجعي المخزني و الثقافة الاستعمارية العنصرية المدعمة لها من اجل الاستيلاب الفكري و الثقافي الدعامة الأكيدة للمزيد من الاستبداد و الاستغلال و الاضطهاد . و لقد ثابرت الحركة التقدمية بعد الاستقلال السياسي لترسيخ ثقافة التحرير و مواجهة الثقافة الرجعية المخزية و الاستعمار الجديد ، و نفس الشيء جاهد من أجله باستماتة اليسار الجدري السبعيني و قوى المجتمع المدني التي تبنت مواقفه . الا أنه خلال صراع غير متكافئ ابان سنوات الرصاص , عمد فيه النظام الى سلوك سياسة استبدادية ، عمادها القمع الممنهج و الاستلاب الثقافي الكاسح ، نتج على هذا الوضع الشاد تراجع المد الثقافي التحرري "لمصلحة ثقافة الخضوع والولاء والبهرجة والثقافة الرجعية الظلامية المرتهنة للغيبيات والداعية للنكوص والارتداد الى النماذج الماضوية، والترويج الواسع لديمقراطية الواجهة ؛ وفسح المجال المشرع لهيمنة سلطة المال على قنوات الإعلام والثقافة ؛ مما يستلزم اليوم ضرورة العناية القصوى بالبعد الثقافي والفكري في شموليته وضمنه التوعية الثقافية للمناضلات والمناضلين باعتبارها إحدى المهام المستعجلة آنا واستقبالا " ( نفس المرجع) .

انطلاقا من أهمية العامل الثقافي في مستواه الشمولي و أهميته لتنوير الوعي الشعبي العام ، فان الحزب الجامع مطالب وضع برنامج ثقافي شامل يخص كل الوجهات التي تفعل و تتفاعل مع الوعي الشعبي . و بالطبع يخص التصور الحزبي للعامل الثقافي كل المرافئ لاجتماعية و السياسية و الفكرية و الروحية ، الفنية و اللغوية .

**11 – التعليم و الصحة**

التعليم و الصحة يشكلان العمود الفقري للكيان المجتمعي و حيويته و فعله ، حسب مفهوم العقل السليم في الجسم السليم . العقل و الفعل ، الفكر و العمل . بدون علم و منه المعرفة العامة و التدريس لجميع المواطنين . بذون ذلك لا يمكن للجسد المجتمعي أن يعرف الاتزان و العطاء و القدرة على الفعل الجاد . لذا فالتعليم و تعميمه و مجانيته و علمانيته تظل احدي المطالب الجوهرية لمجموع الشعب المغربي منذ الاستقلال السياسي . لكن تكالب القوى الرجعية و التفافها حول هذا المطلب المبدئي بمحاربتها تعميم التعليم ، بل حصل منذ العقود الأخيرة التراجع عن كل ما تحقق في ميدان التعليم العام و تعويضه بتعليم تجاري مخوصص ولصالح أبناء أعيان المخزن و الأغنياء و الكوادر العليا و من يحك جلده لتعليم أبنائه .

و هو نفس الشيء الذي ينطبق على الصحة العمومية التي يلزم أن تكون مجانية و في مستوى لائق يتمتع به كل المواطنين . غير أن السياسات المتبعة تهمل هذا الجانب الحيوي و الضروري لسلامة الجسد الاجتماعي مع خوصصة الميدان الطبي و جعله سلعة غالية تدفع ثمنها الجماهير الشعبية سواء بالانصياع لقانون السوق الاحتكاري للتطبيب مما يدفع شرائح كبرى من الجماهير الشعبية الى عدم التطبيب و مكابدة الأضرار و مخلفاتها الأليمة .

و حتى لا نتيه في اعطاء أمثلة حول الدول التي عرفت تطورا ملحوظا لما ركزت بالأساس على عاملي الصحة و التعليم لتطورها كألمانيا و اليابان و غيرهما من الدول الراقية ، نركز على كوريا الجنوبية التي كانت بداية ستينات القرن الماضي من بين الدول النامية و التي يعد لها شأن كبير اليوم بين الدول المتقدمة . و ذلك أنه لما تم الاقرار بالديمقراطية و التناوب على السلطة عوض الانقلاب العسكر . ركزت السياسة التنموية للبلاد على ميدان الصحة و التعليم و التكوين العلمي . و جعلت الدولة لذلك ميزانية في مستوى المطلوب لتعميم الصحة و التعليم و الرفع من مستواهما . خلافا لذلك نرى السياسات المتبعة ببلادنا همها الوحيد فتح المجال لمضاربات الريع و الربح السهل و السريع للسماسرة العقاريين و البنكيين سواء فيما يخص ميدان الصحة أو التعليم .

**12 – البيئة و التعبئة لها**

لقد وصل تلوت الطبيعة و هدر طاقاتها الطبيعية الى حد أصبح يهدد سلامة الشعوب و خاصة النامية منها ، و التي لا تملك القدرة و الامكانيات لمواجهة أخطار تلوث البيئة وما ينتج عنها من أمراض و أضرار بالطبيعة و خيراتها المعيشية من موارد فلاحية و غابية و مائية الى جانب الجفاف و التصحر .

أن معضلة البيئة لم تعد تهم بلد دون سواه ، فهي اليوم مشكلة الانسانية جمعاء لضام تعايش كوني ملائم . و لذا فان السياسة التي يلزم اتباعها لا يمكن حصرها في مستواها النفعي الانتاجي المحض، بل يلزم أن تتعداه لمراجعة نوع تطور مجتمعاتنا الكونية على كافة المستويات . الأمر الذي يفرض مراجعة نمط العيش و التعايش و الانتاج المتبعة لحد الآن . ان مفهوم البيئة يهم كل ميادين المعرفة و كل مجالات الانتاج ، لذا أصبح من الضروري ادخال التربية البيئوية في كل مجالات الحياة و تربية الناشئة الحفاظ على البيئة مع تغيير نمط العيش من أكل و شرب و استهلاك و انتاج .

**13 – المسألة الاقتصادية**

ان نمط الانتاج و وسائل الانتاج و العلاقات المتحكمة فيهما تشخص نوع النظام القائم و المصالح المتضاربة داخله . و الحال أن نمط الانتاج الطفيلي بالمغرب و العلاقات الناتجة عنه تجعل منه ميدان تضارب يحكمه قانون الغاب الرأسمالي الليبيرالي المتوحش . ما نتج عن هذا الوضع الشاذ هو اغتناء متفاحش و سريع للتحالف الطبقي المسيطر و أتباعه مع تفقير و تهميش غالبية الشعب . أي أننا أمام اقتصاد يسمح بإغناء الغني و افقار الفقير . اي اقتصاد تسوده المحسوبية و اللامبالاة وعدم المحاسبة و الافلات من العقاب و الرشوة المزمنة .

ان الحزب الجامع على منوال الحركة الديمقراطية التقدمية مطالب و ضع تخطيط اقتصادي و تنموي وطني و شعبي هذا الى جانب محاربة التوجهات الرأسمالية الليبيرالية المتوحشة التي تغزو كل ميادين الانتاج و الاقتصاد و التجارة . و هذا بوضع برامج اقتصادية و تنموية دقيقة و موضوعية و قادرة للتطبيق و في خدمة الفئات الاجتماعية المتضررة . اقتصاد يعتمد على العنصر الذاتي للطاقات البشرية المغربية و خيراته الطبيعية و الانتاجية و تكريسها لصالح المنتوج الوطني و في خدمة الشعب عبر توزيع عادل ومتساو للخيرات .

**14 – المسألة الاجتماعية**

نوع العلاقات الاجتماعية يحدد مستوى النمو و احترام حق المواطنة الكاملة و تكافؤ الفرص بين المواطنين . فعبر مجهر العلاقات الاجتماعية في بلد معين يتبن هل هناك احترام و ضمان الحقوق الفردية و الجماعية و الحق التعبير و التنظيم . هل هناك توزيع لائق لخيرات البلاد بالنظر الى مستوى تعميم التعليم و الصحة و ضمان الشغل و السكن اللائق مع عدم الافلات من العقاب و الضرب على أيدي العابثين بالسلطة و المال العام .

المسألة الاجتماعية هي المرآة المكبرة لنوع النظام القائم و الحكم عليه هل هو ديمقراطي أم لا ، هل هو ذا توج اشتراكي أم ليبرالي أو اقطاعي . و الحال أن مجمل العلاقات الاجتماعية بالمغرب يبرهن بالملموس أنه توجه لا شعبي و غير ديمقراطي في جوهره.

**IV – التحالفات**

ضبط التحالفات في المجتمعات المتبنية للديمقراطية التمثيلية ، تشكل المصير السياسي و حتي الوجودي لأي حزب سياسي ، خاصة لما يعزم خوض معارك انتخابية ليلعب دورا هامات عبر المؤسسات التمثيلية . كما أن التحالفات تظل حجرة الزاوية للعمل النضالي و السياسي لفرض ميزان قوى لصالح قوى التغيير في مجتمع يتطلع لبناء سرح الديمقراطية كالمغرب . هناك ثلاثة أنواع من التحالفات:

1 - **التحالف الاندماجي** و هو النهج الذي تبنته الفصائل اليسارية التي شكلت حزب اليسار الموحد ، ثم الحزب الاشتراكي الموحد و هوما تطمح اليه مكونات فيدرالية اليسار في بناء اللبنة الأولى لحزب اليساري الجامع عبر اندماجها .

2 - **التحاف الموضوعي** و هو الذي يجمع الحزب الجامع مع باقي القوى اليسارية و الديمقراطية التي تتلاءم توجهاتها السياسية مع توجهات الحزب الجامع العامة .

3 - **التحالفات التناقضية** و هي التي تفرضها الساحة النضالية أو الظروف الانتخابية ، و هي أساسا حالات استثنائية في ممارسة و مواقف اليسار . تحالفات تفرضها الظرفية و هي على كل لن تكون على حساب مبادئ و اختيارات اليسار . مثل ذلك ، النضالات الجماهيرية كما أملتها المظاهرات الشعبية التي دشنتها حركة 20 فبراير و كما هو حصل عند مساندة حراك الريف . الساحة الاحتجاجية بوسعها في ظروف معينة تجمع بين فرقاء سياسيين لا تجمعهم نفس المنطلقات و المرجعيات الفكرية و السياسية اذا استثنينا الدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية **.**

**V- ارهاصات برنامج الحزب الجامع**

لن يتم التعمق في رصد معالم البرنامج الحزبي في هذه الدباجة ، التي هي أساسا توجيها عاما ، كون عناصر البرنامج الحزبي سيتم التوسع فيها في الأوراق التفصيلية التي سيتم اعتمدها داخل كل مكون للحزب الجامع للنقاش الجماعي قبل مؤتمر الاندماج. و طبعا منظورنا هذا ينطلق كون مبدأ التيارات يشكل العمود الفقري لضمان الديمقراطية الداخلية للحزب الجامع. حيث كل مكون سياسي عند مباشرة المؤتمر الاندماجي يشكل تيار أو تيارين أو أكثر عند تقديم الأرضات التي يتم الحسم فيها حسب التمثيلية في الهيأت التقريرية للحزب الجامع .علما أن برامج الحزب الجامع في مختلف القضايا،هي دائمة البحث و التطوير حسب المستجدات الطارئة في الساحة الوطنية والمغاربة و العربية الافريقية والعالم . و أننا سنختصر هنا على ما هو أساسي .

**1 – البرنامج السياسي**

في مقدمة البرنامج السياسي للحزب الجامع تطرح المسألة الدستورية و المطالبة بإصلاحات دستورية ومؤسساتية عميقة ، بمفهوم أن يكون الدستور من وضع الشعب و لصالح الشعب و أن من يحكم في أي مستوى يحاسب . و منه طرح شعار الملكية البرلمانية يسود الملك فيها و لا يحكم .

"يشكل القيام بإصلاحات دستورية وسياسية عميقة تقطع مع بنية الفساد والاستبداد وتنتقل بالمغرب إلى نظام ملكية برلمانية يربط القرار بصناديق الاقتراع والمسؤولية بالمحاسبة ، شرطا تأسيسيا لإنتاج الثروة بالشكل الكافي وتوزيعها بطريقة عادلة وفي احترام للتوازنات البيئية. ( راجع الورقة الاقتصادية المقدمة للمؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي الموحد)

كما يلزم نهج سياسية سليمة بأحزاب مستقلة عن الدولة و أن يكون تعامل الدولة نفسه مع كل الفرقاء السياسيين و أن تظل الادارة محايدة في أية عملية انتخابية أو عند توزيع الامكانيات .

من أجل انتخابات حرة ونزيهة وجب متابعة و معاقبة كل من خرق نزاهة المسطرة الانتخابية التي تعتمد لوائح المصوتين. و لضمانة النزاهة تكلف لجن مستقلة مكونة من ممثلي

الأحزاب و كل من يدخل العملية الانتخابية لمراقبة سيرها .

**- القضية الوطنية**

من المهام الأساسية في البرنامج السياسي للحزب الجامع الدفاع المستمر على القضية الوطنية و ذلك ب:

- خلق دينامية خاصة بمنظوره الملخص في ربط القضية التحررية بالبناء الديمقراطي ،

- توسيع محيط اللامركزية بتبني الديمقراطية الجهوية ،

- القيام بأنشطة تعرف بتاريخ المقاومة و جيش التحرير لتوعية الناشئة و مجموع الشعب بالحقيقة التاريخية و التعريف بأمجاد الوطنيين الشرفاء الذين ضحوا بالغالي و النفيس و كيف تكالب الاستعمار الجديد و أعوانه لإجهاض العملية التحررية لباقي المناطق اثر الاستقلال السياسي في عام 1956.

- القيام بندوات و مؤتمرات عالمية ، حول القضية الوطنية .

* **القضية الفلسطينية**

مناصرة نضال الشعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه المهضومة و بناء دولته المستقلة عاصمتها القدس. كما يلزم مناهضة سياسات التطبيع الحاصل مع دولة الكيان الصهيوني العنصري المحتل.

* **الوحدة المغاربية**

العمل بكل الوسائل لتقوية اللحمة العضوية بين الشعوب المغاربية عبر اتصالات ثقافية و علمية و نضال مشترك لحل الحدود و حيرة التنقل و الاستقرار في الربوع المغاربية الموحدة طبيعيا و ثقافيا.

* **وحدة الشعوب العربية**

نظرتنا للوحدة العربية هي نظرة حداثية و واقعية تناهض المنظورات العرقية الماضوية و القومجية. انها نظرة مادية تاريخية ، وحدة نضال الشعوب من أجل التحرر و بناء دول ديمقراطية حقة كركيزة للوحدة العضوية الثقافية و الاقتصادية و السياسية. وحدة الشعوب العربية ليست شعار يستهلك، بل هي قضية وجود لشعوب المطقة ذات اللغة الواحدة و الثقافة الحية الواحدة في جوهرها و منه المصير المشترك . ثم أننا في واقعنا الحاضر ينقسم العالم الى قوى و كيانات اقتصادية و سياسية عظمى تقتسم النفود و الخيرات باقي الشعوب المغلوبة على أمرها. وحدة الشعوب العربية وحدها تؤهل بناء كيان قوي قادر على الصمود و صيانة الاستقلال الذاتي لكل شعب عربي.

**- الهجرة**

تعتبر الهجرة قضية وطنية و شعبية في آن واحد ، كثيرا ما يتم تجاوزها ، رغم أنها مركزية و لا يتم التطرق اليها من طرف الدولة الا كمدور للعملة الصعبة . لذا فان الحزب الجامع يولي أهمية خاصة بالنسبة للهجر و الدفاع عن الحق في المواطنة الكاملة لمغاربة المهجر .

و للتذكير، لقد لعبت القوى التقدمية داخل الهجرة المغربية دورا رياديا و تاريخيا . فلا ننسى دور الحركة الوطنية بالمهجر و على رأسها قائد التحرير الوطني محمد بن عبد لكريم الخطابي و القائد الوطني و الأممي المهدي بنبركة و غيرهم كثيرون من رموز المقاومة سواء في وجه المستعمر أو في مقاومة الاستبداد . و هكذا تكونت داخل الهجرة المغربية تنظيمات سياسية جذرية و جمعيات مناضلة همها أولا خلق روع التعاون و التعاضد بين المهاجرين ، ثم تأطيرهم للدفاع عن حقوقهم في بلد الاقامة كمواطنين فعليين و كذلك للتجاوب و التفاعل مع النضالات الشعبية بالمغرب .

أن الغوص في هذا الباب جد غني و عميق يتطلب وقتا كافيا و ما سنعالجه لاحقا في شكل ندوات و لقاءات . لكن ما يلزم الاشارة اليه أنه خلال الحكم الفردي خلال سنوات الرصاص كان هناك قمع جامع سواء في داخل أو خارج البلاد مما زرع الخوف داخل غالبية المهاجرين مما جعلهم و حتى أبنائهم ينزوون العمل النضالي و عبر العمل السياسي , و ان دورنا كمناضلين تقدميين و يساريين مطروح علينا اعادة الاعتبار للتاريخ النضالي للقوى الحية داخل الهجرة حيث يعتبر حزبنا الاستمرارية الواعية و الفاعلة لها .

و لذا فالمطالبة بالمواطنة الشاملة للمهاجرين ليست من باب التوسل، بل حق أساسي لا جدال فيه و لا تنازل عنه. و المواطنة الحق تعني المساهمة السياسية في كل مستوياتها و خاصة تلك التي تسمع للمهاجرين المشاركة و الترشيح للانتخابات التشريعية و هذا تجاوبا مع شعارنا "الحق في المواطنة الكاملة هنا و هناك"' ن في البلد الأصل و بلد الاقامة. أي الحقوق كاملة هنا في بلد الاقامة و نفسها في المغرب . و طبعا ما ضاع حق ورائه طالب و حزبنا لحق المواطنين وفي و داع له و مدافع عنه (راجع الورقة التي تقدمت بها حول الهجرة)

**2 – محاور البرنامج الاقتصادي**

"انطلاقا من هويته اليسارية والاشتراكية التي تعتبر تنمية الإنسان منتهى كل فعل اقتصادي، وبحكم الجوهر الديموقراطي لمشروعه، وبحكم الاختلالات البنيوية التي تراكمت نتيجة طبيعية النظام الاقتصادي والسياسي القائم، وفي تفاعل مستمر مع شركائه في فدرالية اليسار الديمقراطي وحلفائه داخل المجتمع المدني، عمل الحزب الاشتراكي الموحد على اقتراح وتطوير مشروع مجتمعي بديل يمكن تلخيص توجهاته الاقتصادية الكبرى في خمسة محاور أساسية:

- ضرورة إعادة الاعتبار للدور الاقتصادي للدولة فيما يتعلق بالتخطيط والاستثمار ودعم الطلب الداخلي وحماية الإنتاج الوطني. وفي نفس الاتجاه يعتبر الحزب أن تدبير القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية والاجتماعية يجب أن يبقى سياديا وأن تتم مراجعة عميقة لسياسات الخوصصة والتدبير المفوض التي تم نهجها في السابق.

* يشكل بناء اقتصاد وطني قوي تنافسي وتضامني هدفا مركزيا في مشروع الاشتراكي الموحد. ولتحقيق ذلك يعتبر خلق شروط إقلاع صناعي، يستند للبحث العلمي والمعرفة وموجه من اجل لتلبية الاحتياجات الداخلية، أولوية اعتبارا لكون الصناعة الحديثة هي وحدها الكفيلة بإنتاج قيمة مضافة عالية وتثمين الإنتاج الفلاحي وتجنيب البلاد مخاطر تقلبات المناخ والأسواق الخارجية.
* يعتبر الاشتراكي الموحد أن التوازنات الماكرو اقتصادية ليست هدفا في حد ذاتها ويجب أن تخضع لمتطلبات التوازنات الاجتماعية. وبمعنى آخر يجب أن تتحدد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن كرامة الإنسان وحريته وليس بالمعايير النيولبرالية كمستوى التضخم وعجز الميزانية.
* يؤمن الحزب الاشتراكي الموحد بأن تمويل النشاط الاقتصادي يشكل أحد الأعطاب الكبيرة التي ظلت تخترق النظام الاقتصادي القائم. لهذا يعتبر الحزب أن إعادة النظر في استقلالية بنك المغرب عن المؤسسات المنتخبة تشكل ضرورة ملحة علاوة على ملحاحية خلق شروط منافسة حقيقية بين الأبناك التي تسيطر على سوق التمويل بطرق بعيدة عن قواعد الشفافية. وعلى نفس المنوال يشكل الإصلاح الجبائي بما يضمن مساهمة ذوي المداخيل العالية والثروات في تمويل الاقتصاد الوطني وإرساء عدالة ضريبية محورا ذو أولية قصوى.
* تشكل مراجعة استراتيجية الانفتاح الكلي للاقتصاد الوطني على الخارج نقطة مهمة في مشروع الحزب. ويعتبر إعادة التفاوض بشأن مضامين وبنود الاتفاقيات التجارية بما يضمن المصالح الوطنية التي تم التفريط فيها إحدى مداخل هذه المراجعة. كما تشكل عودة المغرب للتركيز على محيطه الطبيعي في تعاملاته الخارجية إحدى المرتكزات الجوهرية لتصور الحزب إضافة إلى ضرورة فك الارتباط مع المفاهيم النيوليبرالية التي أطرت سياسة الانفتاح هذه والمؤسسات الدولية التي تدعمه. (من الورقة الخاصة بالجانب الاقتصادي المقدمة للمؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي الموحد)
* مراجعة الطريقة التي تم بها استرجاع أراضي المعمرين و كيف تم توزيعها و كذا توزيع أراضي الدولة و المشاعة علي الفلاحين القراء و جعل حد للتضارب العقاري للأراضي الفلاحية التي يستحوذ عليها المعمرين الجدد و سماسرة العقار.

**3 – البرنامج الاجتماعي**

ان الميدان الاجتماعي يهم كل مرافئ الحياة الاجتماعية ، أي كل مكونات المجتمع و العلاقات التي تخلله . و كذلك علاقة المواطنين بالسلطة و فيما بينهم . لذا فالبرنامج الاجتماعي نظرا لطبيعته يجب أن ينقى مفتوحا يطوره و يتفاعل معه الحزب على الدوام . و نظرا للحراك الشعبي بالريف و الذي تطور لعم مناطق أخرى و الذي انخرط فيه مناضلي الحزب ، تظل من مهام الاشتراكي الموحد الراهنة الانخراط الفعلي في الحراك لتطويره و ليجعل منه منطلق لتوسيع دائرة تواجده بين المواطنين . وعبر الانخراط الفعلي للحزب في الحراك و تبنيه لتوسيع دائرة مطالب الجماهير الشعبية ، فان ذلك بوسعه استرجاع الشعب في ممثليه الشرعيين الذين هم القوى اليسارية و في مقدمتهم الاشتراكي الموحد .

**التعليم**

- المطالبة بتعميمه و علمانيته و التعرية على سياسة الدولة التي هدفها ضرب ما تحقق و هو قليل مع خوصصة التعليم تدريجيا و تطبيق سياسة " من أراد تدريس ولده يضرب على جيبه".

- احياء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بانخراط مناضلي الحزب أساتذة و شباب و قدامي اوطم بالتعبئة لخلق التعاضديات في الثانوي و الجامعات مع القاء محاضرات و مهرجانات اشعاعية بالتعريف بالتاريخ المجيد للنقابة الوطنية للتعليم و الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . ان المراكز التعليمية شكلت معقل للفكر و النضال اليساري و لذا ركز علية النظام لاجتثاثه و ملئه بالتيار الاسلاموى. لابد من الرجوع الى معقل الانطلاق بأسلوب ناضج و ذكي .

- محاربة الخوصصة ببحوث و مقالات و ندوات و مسيرات احتجاجية . و هذا عن طريق الاطارات النقابية و الجمعوية التي يتواجد فيها مناضلي و مناضلات الحزب الجامع.

* مطالبة الدولة ضمان الحق في الخدمات العمومية و في مقدمتها التعليم

**الصحة**

ما ينطبق على التعليم يخص الصحة التي ينبغي أن تكون عمومية و في متناول كافة المحتاجين عن طريق تعميم التغطية الصحية .

- مواجهة سياسة الدولة اتجاه اجهاض قطاع الصحة و دعم خوصصته و وضع برامج تخص هذا القطاع الحيوي و الأساسي بالنسبة للمجتمع .

- وضع مخطط يمكن تكوين الأطر الضرورية و المراكز الصحية التي يجب أن تكون موزعة توزيعا محكما يمكن مجموع المواطنين و المواطنات في المدن و الأرياف الاستفادة من التطبيب الجيد .

**الشغل و السكن اللائق و مجموع الخدمات الاجتماعية**

من مهام الدولة ضمان السكن و الشغل و تقديم الخدمات للمواطنين عامة و جعل حد للفوارق الاجتماعية ، الا أن الواقع يبرهن لا شيء من هذا القبيل خاصل ، مما يدفع الحزب الجامع الالتحام مع الجماهير المتضررة و حماية مطالبها المشروعة و كذا تنظيمها في تعاونيات و تعاضديات و دفعها للانخراط في النقابات و الجمعيات الحقوقية و المجتمع الدني . و بعبارة أخرى ، دور الحزب أن يكون الرافعة الأساسية لصيانة حقوق المواطنين في كل المجالات الاجتماعية

**4 – البرنامج الثقافي**

* رؤية الحزب الجامع لبلورة سياسة ثقافية في كل مجالات الانتاج الثقافي والإبداع الفني من اجل إشاعة ثقافة التنوير والتفكير النقدي . و اننا في الطرح الموجز سنرتكز على الورقة الثقافية لتسطير المحاور التالية :
* نهج سياسة ثقافية وطنية شاملة تهم كل القطاعات .
* الرقيّ بمناضلات ومناضلي اليسار ثقافيا ، ومن ثمّ تأهيلهم لممارسة النضال السياسي/ الإيديولوجي، باعتبارهم حاملي مشروع مجتمعي واعد مختلف الواجهات السياسية و الاقتصادية والثقافية و الاجتماعي ؛ يستهدف إقرار الديمقراطية والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية بكل أبعادها.

وتتمثل الأدوار الثقافية في الحياة الداخلية للحزب الجامع في مستويين:

* رفع مستوى التكوين السياسي- الإيديولوجي (التعبوي) المُركَّز لفائدة مناضلات و مناضلي الحزب، و مناضلي فيدرالية اليسار الديمقراطي؛
* رفع مستوى التنشيط الإشعاعي، من خلال تنظيم فعاليات ثقافية-فنية عامة، تستهدف التواصل مع مختلف الأوساط الشعبية و ترسيخ الثقافة التنويرية في المحيط.

ولتوضيح طبيعة المهام المطروحة في هذا الإطار. وتأتي في الطليعة، العناصر والمبادرات التالية:

* إعطاء الأولوية في المرحلة المقبلة لبلورة خطة وطنية وخطط جهوية لإيجاد السبل المساعدة على القيام بهذه المهمة الأساسية في التكوين الفكري لمناضلا ت الحزب ومناضليه
* إبداع صيغ خلاقة وذات نفس استمراري لترسيخ الثقافة الاشتراكية ، بصفتها وعيا عمليا بشروط الواقع الموضوعية ، في طريق توجيه الصراع لما ينمي وعي المجتمع، ويطور الحس بالمواطنة الكاملة؛
* المساهمة في التعريف بالقوى اليسارية (الاشتراكية بخاصة)، إضافة إلى مختلف التجارب الاشتراكية، سواء على صعيد النضال السياسي أم ممارسة تدبير الشأن العام؛
* التشجيع على الانفتاح باتجاه الفكر الاشتراكي المتجدد، بالتعرف على فلسفاته ونظرياته الاجتماعية والاقتصادية، وكذا التعرف على أعلامه من المثقفين والمناضلين، من المغاربة والعرب والأجانب؛
* إبراز الوجه الحقيقي للفكر الاشتراكي، باعتباره حاملا للقيم الإنسانية التضامنية الرفيعة، في تحقيق العدالة الاجتماعية، وترقية حقوق الإنسان، وضمان العيش الكريم، وإشاعة التسامح الإنساني، إلخ؛

المساهمة في تجديد الفكر الاشتراكي- اليساري، في علاقة مع المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، على أكثر من صعيد: سياسي، اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي، معلوماتي، إلخ. والانخراط في مناقشة مختلف الأطروحات، التي لها صلة بتحقيق الديمقراطية الاجتماعية؛

* إنشاء الأكاديمية الثقافية للحزب، باعتبارها مدرسة في التربية على الثقافة الاشتراكية، إلى جانب الإشراف على تخطيط البرامج الثقافية الحزبية من جهة، وتنظيم الفعاليات الثقافية الإشعاعية من جهة أخرى (ندوات، مناظرات ، ورشات و موائد فكرية و احتفالات ترفيهية، وتخصيص جوائز تقديرية، إلخ)؛
* تنويع الأنشطة الثقافية، عبر اعتماد الحلقات والندوات والأيام الدراسية ، لترسيخ الوعي السياسي لدى المناضلين، في أفق تمكينهم من أدوات ممارسة الفعل في أوساطهم، الاجتماعية والمهنية والبيئية، إلخ؛

- إنجاز أعمال اجتماعية لفائدة سُكّان الأحياء، التي يقيمون في أوساطها، والانغراس فيها من قبيل التوعية بقضايا المواطنين وهمومهم و الانخراط في أعمال التنظيف، والبستنة، وتزيين الشوارع والأزقة، إلخ؛

-الاستحضار الدائم لثقافة حقوق الانسان في أبعادها الكونية في مخططات العمل الثقافي ومشاريع الأنشطة بما يجعلها محورا مركزيا في الرؤية والممارسة. ؛

- اعتبار المسألة النسائية من القضايا الملحة التي يلزم اعتبارها عرضانية في صلب التوجهات الثقافية للحزب وعمله الميداني؛

- دعم مختلف المبادرات الثقافية- الحقوقية، الطفولية والشبابية والنسائية، التي تنجزها الهيئات المدنية في المدن والقرى، سواء من خلال الانخراط التنظيمي في أجهزتها، أم من خلال المساهمة في تنظيم فعالياتها؛

- الحرص على الانفتاح التام و المستمر والمتعدد الأشكال على المثقفين الساعين لنفس الأهداف . وفي هذا الصدد تبرز الضرورة الحيوية لتجسير علاقاتنا مع لائحة المثقفات والمثقفين الذين ساندونا في الانتخابات التشريعية الأخيرة؛

- الانفتاح التام والمتعدد الأشكال على الجمعيات والهيئات الجادة العاملة في الفضاءات المغربية وخاصة الجمعيات ذات النفس السياسي والمتطلعة لمجتمع العدالة والديمقراطية و التنوير؛ والعمل على المزيد من إطلاق دينامية تأسيس الجمعيات الثقافية المرتبطة بواقعها والعاملة والمؤثرة فيه؛

- إيلاء العناية الكاملة للجامعة المغربية وفضاءاتها والهيئات المؤطرة لها وخاصة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومساعدة القطاع الطلابي للحزب ليكون قاطرة الثقافة التنويرية

- إسناد القطاع الطلابي الحزبي والفيدرالي ، في أفق تنمية الحياة الجامعية، بما هي مجال للتكوين الذاتي والجماعي، عبر ممارسة الحوار، والمناظرة، والإبداع، والتربية على المُواطَنة الإيجابية، ومختلف قيم الحداثة التنويرية؛

- بلورة صيغ عملية لإنشاء المنبر الإعلامي، بغية تيسير تواصل الحزب والفيدرالية مع المناضلات والمناضلين وعموم الشعب المغربي، وبالتالي إعدادهم إعلاميا وسياسيا للانخراط في أوساطهم بشكل مؤثر وفاعل."(راجع الورقة الثقافية لنفس المصدر).

1. **– المسألة النسائية / مساواة النوع**

المسألة النسائية أو المساواة الكاملة بين الرجل و المرأة تهم كل مرافئ الحياة المجتمعية و هي في العمق تحدد مدى مستوى تحقيق المواطنة الكاملة في المجتمع و هي بذا لا تهم المرأة فقط ، بل هي قضية المجتمع ككل و لذا وجب وضع برامج تهم كل المجالات و كل الأعمار و يظل التأكيد على بعض القضايا المحورية كمدل أساسي لتغيير البنيات الثقافية و السياسية و الاجتماعية و منها الاقتصادية . كل هذه القضايا المحورية لها علاقة تركيبية و منه يظل النضال الحزبي الواعى و الفاعل هو الرافعة المجسدة لضمان استقلالية نضال التنظيمات النسائية و تطعيمها بالرؤيا التحررية البعيدة المدى . و من أهم الواجهات يمكن الاشارة الى القضايا التالية، لا الحصر :

- محاربة تشغيل الفتيات الصغار و القاصرات و المطالبة بمعاقبة المشغلين كمرتكبي جرائم و أن مثل هذا التصرف يعد استعباد. و كبديل يطرح الحزب أن تخصص دور لتربية بنات العائلات المعوزة لأنه من واجبات الدولة أو ضمان منحة لعائلاتهن . و هذا يدخل في مقترح عام يضمن دخل أدنى للعيش لكل المواطنين و المواطنات البالغين و أبنائهم ، مع الزام الآباء أو الأولياء بضمان التدريس لأطفاهم و أطفالهن الى حدود سن معين لا يقل عن 16 عام .

- ضمان نفس الارث للمرأة كنظيرها الرجل و هذا يعني تجاوز النظرة السلبية اتجاه المرأة الموروثة عن عصور بدائية . التأكيد على هذا المطلب و جعله من أوليات المطالب يساعدنا على تعبئة جزء مهم من المجتمع .

- اعطاء المرأة العازب الحق في الانجاب و الاعتراف لها بالأمومة كالمرأة المتزوجة ، لأن هذا حق من حقوق المواطنة الكاملة الذي يقر بملكية الفرد لجسده و لا أحد له دخل فيه . ان مثل هذا المطلب يظهر صعب ، بل و مستحيل في مجتمع يغلب عليه الفكر الظلامي ، لكن المجتمع الذي يضع على عينه كمامة لن يرى النور في واضحة النهار ، لذي وجب لرفع ستار الاستلاب بزع بذور الوعي عبر الندوات و المهرجانات و التربية الشعبية .

- مراجعة المدون للأحوال الشخصية لعام 2004 و تطوير بنودها لصالح المساواة التامة و هكذا يلزم طرح حق المرأة في الطلاق و الزواج حسب ارادتها و حسب القانون الذي يضمن المساواة بين الجنسين .

- تحريم العنف الجسدي و النفسي اتجاه المرأة بكل أشكاله و اعتباره جريم زجرية ز

- مساندة نضال النساء في ما يخص المطالبة بأراضهم السلالية التي هي ملك لهم و هو ما يتجاوب و موقف الحزب التاريخي " الأرض لمن يحرثها " . و عبر الأراضي السلالية يمكن طرح اعادة توزيع الأراضي المسلوبة للمواطنين أيام الاستعمار و توزيع أراضي المعمرين على الفلاحين الفقراء .

- الزامية تمدرس البنات في سن التعليم في البادية و المدن .

برامج الحزب الجامع العملية لتعبئة النساء

- ما دام النضال هو المطالبة الكاملة بالمساواة وجب العمل على كل الواجهات :

- خلق لجان حزبية بكل الفروع و كل أماكن تواجده و أن تكون المقرات مكان للنشاط الحزبي ، الجمعوي و النقابي . أي أن الحزب ملزم دفع التعبئة على كل الواجهات .

- خلق أنشطة للبنات من رياضة و مسرح و رقص و موسيقى أي خلق أندية أو دعمها حتى يتم تربية الناشئة على مبادئ الحرية و الدفاع عنها . المطالبة و ان كانت واجبة لا تكفي ما لم يكن هناك وعي يحصنها داخل المجتمع . هذا الوعي الذي يجد طريقه الى النفوس عند النشأة .

- مساعدة الأطفال الدراسية داخل و خارج مقرات الحزب و كذا في الأحياء و القرى

- خلق جمعيات و لجن نقابية و كل ما بوسعة التعبئة لتنظيم مظاهرات و مسيرات و غيرها من التظاهرات و كل ما بوسعه تحرير العقول .

- استعمال الواجهات المؤسساتية و الاعلامية مع تخصص مناضلات محترفات في الميدان النسائي .

- المبادرة في طرح القضايا النسائية على الدوام في الساحة الاجتماعية بكل الوسائل الممكنة من نشر تحاليل في الجرائد السمعية البصرية عبر القنوات الاجتماعية و الرسمية . بعبارة يلزم أن تكون المعارك حول القضايا النسائية من أمهات معارك التحرير الاجتماعي ، الثقافي و السياسي .

1. **– الاهتمام بقضايا الشباب**

يشكل الشباب نسبة هامة و أساسية من المجتمع المغربي و تعد كما هو الأمر لسائر المجتمعات ، أساس مستقبل البلاد ن الأمر الذي يجعل كل سياسة ناجعة تنكب على مستقبل الشباب ، و الحال أن جزء مهم من الشباب المغربي لا يحض بالعناية الضرورية لضمان مستقبل مستقر و ذلك للسياسات المتبعة في عدم تعميم و علمانية التعليم و التكوين المهني . و كذا الاستجابة لحاجياتهم في التثقيف والرياضة والترفيه والإبداع بمختلف مجالاته و خلق فرص و مناصب للشغل . هكذا الى جانب الشباب الذي لم يعرف طريقه للتمدرس أو هاجره في سن مبكر نجد شابا حاصل على الشواهد الجامعية هو أيضا مصيره البطالة و كل ما يتولد عن حالات الشذوذ النفسي و منه حالات التسكع و الاقدام على ممارسات عارضة تفرضها وضعتهم الاجتماعية . كما أن انغلاق آفاق المستقبل أمام الشباب يدفع بجزء دينامي منهم الى الهجرة و في كثير من الحالات الى هجرة سرية و كل ما ينتج عنها من مغامرة بالنفس.

أمام الوضعية المتأزمة و في غياب الرافعة السياسية و الاجتماعية للدفاع عن مصالحه المادية و المعنوية ، يبدع الشباب في خلق أشكال نضالية جديدة مثل ما حصل لما بادر بحركة 20 فبراير الرائعة ، و بالنسبة للحراك الشعبي و السلمي بالريف و عبر العديد من المناطق و المدن و حاليا نضالات الأساتذة المتعاقدين . لذا يلزم مناصرة الحراك و التضامن التام مع الأساتذة المتعاقدين و دعم كل الاحتجاجات المشروعة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية و ضمان استمراريته . بخصوص البرنامج النضالي وجب :

- دعم الشبيبة و احتضان أنشطتها الاشعاعية و احترام استقلالية قراراتها. كما يجب جعل مراكز و مقرات الحزب الجامع رهن أنشطتها التعبوية .

- دفع مناضلي الشبيبة اليسارية الانخراط الواعي و الفعال داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، و احياء اشعاعها النضالي المرموق.

- خلق أندية شابة للثقافة و المسرح و الموسيقى و الرياضة ..

- تعبئة الشباب للقيام بمشاريع تنموية و لذا وجب القيام بدورات تكوينية لتأطيرهم .

**7 – الحق في بيئة سليمة بكل مكوناتها**

أصبح الحفاظ على البيئة من قضايا العصر و به يتحدد مصير الانسانية مستقبلا. لم تعد البيئة تهم بلد دون الآخر بل هي تهم الجميع. و المشكل أن البلدان التي تلوث أكثر هي التي لا تقوم بواجبها . و البلدان الغير الصناعية و الغير الملوثة هي التي تتضرر أكثر لأنها لا تملك الامكانيات لا للوقاية و لا للمواجهة . و الذين يتضررون أكثر هم الطبقات الفقيرة . لذا وجب العمل على الواجهتين العالمية و الداخلية لمواجهة عاهات التلوث .و ذلك بالمشاركة الفعالة في أنواع التحركات و الأشغال التي تهم التعبئة . على صعيد التعبئة الخارجية ينبغي ربط علاقات مع كل القوى التي تدافع على البيئة و المساهمة الى جانبها في الأنشطة و الأعمال النضالية التي تندد هذر الطاقة المعدنية و تطالب تعويضها بالطاقة البيئية و المستدامة .

- ادخال برامج تربوية للحفاظ على البيئة لدى الناشئة و اشعارهم بقيمة الماء و الهواء و الطبيعة كموارد غالية لا ثمن لها و بها يتحقق العيش السليم على وجه المعمورة و استمرار الحياة داخلها.

- وضع برامج لحماية البيئة و العمل تعبئة الساكنة حولها ن مثل غرس الأشجار بضواحي المدن ، على منوال أوراش التشجير غداة الاستقلال . حفر الآبار في البوادي و بناء حواجز المياه عند الأنهار الصغيرة في المناطق النائية و كذا السواقي ,,,يلزم أن نتذكر أننا ورثة فكر و مراس المبادرات الشعبية على منوال طريق الوحدة . يجب أن يظل منقوش في عقولنا كيف استطاع احدى عشر الف شاب عبر أفواج بناء 60 كلم لطرق الوحدة ، في منطقة جبلية خلال ثلاثة أشهر . المعجزة التي طورها الصينيون عبر مشارع أوصلتهم لما هو عليه الصين . يجب للعبقرية المغربية التي يلزم أن يجسدها مناضلي الحزب أن تبتكر أنماط من الفعل و التعبئة لمشاريع بيئية و تنموية فريدة من نوعها .

- إدماج البيئة كبعد رئيسي في كل المخططات التنموية.

- الطاقة المتجددة كعنصر في التنمية و في المحافظة على البيئة و تحقيق الأمن الطاقي .

- تنمية الوعي البيئي و الثقافة البيئية عبر مختلف الوسائط ( المدرسة – الإعلام – الجمعيات، ... إلخ).

1. **– الجانب الإعلامي**

يعد الاعلام أحد المؤسسات الأربع التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي . و حتي يلعب الاعلام دوره كحارس للديمقراطية لا بد من حريته و استقلاليته عن السلطة و المال .

و منه فانه من الطبيعي خلق فضاء اعلامي حرفي ضمن هياكل الحزب الجامع ، يؤطره و يسهر علية المناضلون و المناضلات ذوي الكفاءات في ميدان النشر و التوزيع ، سواء منه المكتوب أو المسموع و السهر على التكوين في استعمل النشر الالكتروني و استعمال الشبكات الاجتماعية بشكل مضبوط و احترافي. و في الأمد القريب ينبغي :

* تطوير المواقع الالكترونية حتى لا تصبح عبارة عن هدر لا يلقى أية استجابة . و كذا تطوير و خلق مواقع للفروع و الجيهات ..
* خلق جريدة إلكترونية بتعاون مع كل اليساريين.
* اصدار نشرة ورقية ، نظرا لما للمكتوب من أهمية .

1. **- العمل في المؤسسات**

أن العمل داخل المؤسسات يبقى بالنسبة للحزب الجامع واجهة مكملة لنضاله اليومي الدؤوب ، و هو بذا يشارك و يقاطع حسب المعطيات المجتمعية التي تعرفها المرحلة التاريخية . لذا فالموقف من المشاركة في المؤسسات ليس بموقف ثابت و هذا ما يعطي للحزب الجامع و اليسار عامة جرأته و ديناميته . فهو لا يراهن فقد على المؤسسات حتى لا يقع في الشعبوية و التطبيع مع المخزن المتحكم في اللعبة الانتخابية عبر الادارة و شراء الدمم و المسطرة الانتخابية . و هكذا مثلا، بعد مقاطعة الحزب الاشتراكي الموحد لدستور 2011، و معها الانتخابات التي تلتها ، تم له رص الصفوف داخليا و اشعاعا ملحوظا في العديد من المناط كحزب معارض فعلا للسياسات السلطوية .

لتجاوز النظرة الانتخابوية التي هي سبب العديد من التصرفات المطبوعة بالتسيب و الفردانية و عدم الانضباط الحزبي بتغليب المصلحة الذاتية عن الإرادة الجماعية في الانضباط للقرارات الجماعية مع احترام الرأي و الرأي المغاير و الاحتكام الى النقد و النقد الذاتي كمسطرة لضبط العلاقات التنظيمية. لتجاوز الحالة المرضية التي تعوق وحدة كل اليساريين/ت وجب الرجوع الى الأخلاق النضالية بالتجرد عن الذات و التضحية من أجل المبادئ اليسارية الثابتة و لتثبيت ذلك ينبغي وضع آليات يشتغل عليها الحزب اليساري الجامع ، حزب الشعب حزب الديمقراطية الداخلية:

- خلق لجن خاصة بكل ميدان التواجد و الفعل السياسي و الاجتماعي و الثقافين تخص كل فيئات المجتمع و منه صدق عليه اسم الشعب و حزب الجماهير الشعبية .

- خلق مجالس شعبية ، كل مجلس منها يخص مجلس بلدي أو قروي ، مما يساعد تعبئة الجماهير و توعيتهم بدورهم في تتبع أعمال من صوتوا عليهم و محاسبتهم أثناء الدورة و ليس في نهايتها . بمعنى أن المحاسبة دائمة للمنتخبين .

- القيام بدورات تكوينية مع عقد جامعة صيفية لتم خلالها التلاحم و التفاعل.

**10 – تطوير آليات القرب من المواطنين**

القربمن المواطنين من أجل توعيتها و تعبئتها أو الوقوف الى جانبها في الدفاع عنمطالبها المشروعة ينبغي له أخد مختلف الأنماط و على مختلف الواجهات .

- خلق أو دعم جمعيات تهتم بالطفولة الشعبية أو الاهتمام بكشفية للأطفال و كذا المخيمات و الرحلات ، خلق أو دعم فضاءات لتنمية قدرات و طاقات الناشئة مع فتح مقرات الحزب الجامع و استعمال دور الشباب أو المدارس و الثانويات للعم الدراسي لأبناء الشرائح الشعبية مع خلق فرق رياضية و مسرحية و فنية و كل ما يطور المواهب ...

- دعم تنظيمات تهتم بالشباب و المرأة و التنمية و الابداع الفني ...

- خلق فرق وطنية المسرح و الموسيقى و مختلف الألعاب هذا بالنسبة للقيادة المركزية. و نفس الشيء بالنسبة للفروع و الجيهات. فرق متنوعة تحتوى طاقات المواطنين و المواطنات في مختلف الميادين .

- خلق و دعم جمعيات المجتمع المدني ، و كذا الجمعيات الحقوقية ...

- خلق لجن دعم ووحدة نضال النقابات التقدمية ..

* النظر في تشكيل شبكة أو مؤسسة وطنية تنضوي داخلها كل الجمعيات التي تهتم بمقاربة القرب من المواطنين.

**11 – تقوية وتوسيع القطاعات الحزبية والمنظمات الموازية.**

ينبغي لهياكل الحزب الجامع الاشتغال كخزان للطاقات الفاعلة في المجتمع و أن تكون مقراته و أماكن تواجده فضاء للتوعية و التعبئة الشعبية ولذا يلزم خلق اطارات و مشاريع تهم كل من :

-الطفولة : الدعم الدراسي ، رياضة ، مسرح ، موسيقى ، مخيمات ، كشقية ، رحلات

* الشبيبة : تكوين ، مشاريع ، فرق رياضية ، مسرحية ، فنية ، تقوية شبيبة الحزب
* النساء : لجن حزبية في كل الفروع ، دعم الجمعيات النسوية و تشكيل لجنة وطنية يمكنها أن تشتغل كجمعية مستقلة القرار .
* الطلبة : اعادة الاعتبار للاتحاد الوطني لطلبة المغرب . يمكن لقدامى أوطم أن يعبوا دورا في هذا المجال .
* التعليم : خلق لجن حزبية على مستوى الفروع و الجهات لدعم الانخراط في النقابات التقدمية .
* المهندسين : الانخراط و دعم نقابة المهندسين
* القطاع الحقوقي: الانخراط و دعم الجمعيات الحقوقية المناضلة...
* التحالفات : ان معضلة التحالفات هي حجر الزاوية لإنجاح المشروع المجتمعي يلزم النظر اليها كعملية دينامية . البرنامج السياسي و النضالي و احكام الديمقراطية الداخلية هم عناصر الادراك لإنجاح عملية التحالفات .
* في ما يخص مكونات الفيدرالية الديمقراطية ينبغي الحسم في المسطرة التنظيمية التي تضمن تفاعل و تمثيلية وجهات النظر عبر أرضيات يصادق عليها كل فصيل عبر مؤتمره الاستثنائي الخاص.

**- V مسألة التنظيم الحزبي**

يتبنى الحزب الجامع المنظور المادي الجدلي في تحليله الملموس للواقع الملموس و منه انتسابه للصف اليساري و الا عدّ من الأحزاب الانتقائية التي لا مرجعية ثابتة لها ، مما يجعلها تنساق مع الأهواء لترتمي في نهاية مخاضها في احضان سياسة التحالف الطبقي المسيطر . و هذا ما حصل للعديد من الأحزاب السياسية اليسارية لما تخلت على مرجعتيها اليسارية . هذا يعنى أن التنظيم بالنسبة للحزب اليساري هو أساسا وعيا سياسيا لأنه " لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية " ، فجذرية الحزب و يساريته تكمن في الوعي الجماعي لأعضائه و عضواته مما يقوي قدرة انضباطهم و ثباتهم النضالي و ليس عبر تشكيل آليات هيكلية تتحكم فيها الفردانية بوضع قوانين على قد المقص .

و هذا ما أكدته عبر تقيمها ورقة " من التنظيم الى ثقافة التنظيم " المقدمة للمؤتمر الأخير للحزب الاشتراكي الموحد : أن التنظيم – الحزبي - ووسائل العمل وطرق الاشتغال من اجتماعات وهياكل تنظيمية وغيرها تعاني أزمة ،خاصة وأننا نلحظ بالعين المجردة أنها وسائل لم تعد قادرة على تعبئة كل جسمها التنظيمي .... ، إن استنفاد أدوات الاشتغال هاته يعود في عمقه وأساسه لاستنفاد الخط السياسي المتبلور عن خط النضال الديمقراطي كما صيغ وكما جرى تطبيقه ممارسة وتنظيرا ورؤية ، والذي في المحصلة العامة لم يتخلص من عقم اللعبة السياسية مفهومة كخط انتخابي إما مشاركة أو مقاطعة على رأس كل خمس سنوات ، ولم يكن انتماء اليسار لهدا الأفق الديمقراطي متوازي ومنسجم تماما مع ممارسته واشتغاله،

# لقد اشتغلت كل أدوات النضال الجماهيري وفق قواعد خط النضال الديمقراطي ومورس هدا الخط مشدودا إما لمقولة توسيع الهامش الديمقراطي خطوة خطوة ، أو لمقولة المسلسل الديمقراطي ، كما أن اليسار لم يتمكن من الخروج طيلة مساره من ازدواجية القول والفعل وكانت الحصيلة العامة في تجاربه النضالية أو في أدوات اشتغاله متسمة بكثير من خرق قواعد الديمقراطية وبكثير من المس باستقلالية الإطارات الجماهيرية وبكثير من تعطل قواعد التداول على المسؤوليات داخله وبكثير من ثقل البنيات التقليدية داخله بما فيها تعطيل قواعد المواطنة الحزبية .

ومن هدا المنظور نعتبر أن أدوات الإصلاح والتغيير تحتاج هي الأخرى إصلاحا وتغييرا شاملا وعميقا مع إعادة تأسيس المنظور الفكري والثقافي لمعنى انتمائنا لمنظومة قيم اليسار .

**1 – اعتماد النسبية داخل الهيآت التسييرية**

**ا**لعمود الفقري للتنظيم الحزبي الجامع هو اعتماء الديمقراطية الداخلية عبر العمل بالتيارات كضمانة لها. لذا يلزم تمثيلية كل ممثلي الأرضيات – التيارات – داخل كل الهيآت الحزبية و ذلك باعتماد النسبية . أرضية الأغلبية تحرز مباشرة على 50 في المائة من المقاعد مع اقتسام ال 50 في المائة المتبقية من المقاعد على كافة الأرضيات بشكل نسبي، بما في ذلك أرضية الأغلبية .

3 **– التنظيم بالخارج**

يلزم مراعاة الخصوصية لتواجد مناضلي و مناضلات الحزب الجامع بالخارج ، نظرا أنهم يعيشون حالة الهجرة بكل ما لها و عليها و هم بذا لا يعايشون الحياة اليومية بأرض الوطن بل لهم علاقات اجتماعية يومية بمجتمعات الاستقرار. هذه الخصوصية تختلف من بلد لآخر ، حيث يلزم التجاوب مع نضالات و مهام الحزب الجامع وطنيا و كذلك القيام بمهام نضالية خاصة ببلدان اقامتهم . من تأطير المواطنين و المواطنات المغاربة ببلدان الاقامة و مواجهات السياسات المحلية اتجاه المهاجرين . كل هذا يجعل لكل بلد طابعه الخاص مما يفرض استقلالية الفروع بعضها عن بعض واعتبار كل بلد التواجد الحزبي جهة في حد ذاتها مستقلة بقراراتها في إطار الضوابط الحزبية العامة .

**4 - المسألة الدستورية**

تشكل المسألة الدستورية احدى الركائز الأساسية التي ينبني عليها كيان اليسار تاريخيا و موقفه الثابت منها كعمود الفقري للتعايش السلمي داخل المجتع عبرعقد اجتماعي يضمن السلم و التعاقب على السلطة ، لن يكون سليما الا عندما يكون من وضع الشعب . فأي دستور ممنوح يتعارض و المصالح العامة للشعب ، لأنه في هاته الحالة لا يمكنه سوى خدمة مصلحة واضعيه . فالمطالبة بتغيير الدستور و أن يكون من وضع الشعب هو مطلب تاريخي للحركة الوطنية التقدمية و اليسارية الجذرية و لا محيد للحزب عنه .

**5 - بخصوص القضية الوطنية**

انها قضية الشعب المغربي كله و لا يمكن التنازل عنها مهما كاف الثمن و بأية صيغة من الصيغ . و على اليسار واجب الحفاض على الذاكرة التحررية و كيف تكالبت القوى الاستعمارية و الخونة على جيش التحرير بالجنوب . ان المد الذي حققه جيش التحرير المجيد بالجنوب في فترة وجيرة و بعتاد قليل يذكرنا بملحمة أنوال . لقد حصل لجيش التحرير بالجنوب ما حصل لجيش الأنصار بالريف ، حيث تم تكالب الامبريالية الفرنسية و الاستعمار الاسباني و طابور الرجعية ليجهضوا المد الثوري التحرري . كان بوسع جيش التحرير بالجنوب ليس فقط تحرير الصحراء الغربية في حدودها الراهنة ، بل أيضا و بالأكيد الصحراء الشرقية - كلوم بشار ، تندوف و أحوزهما و جزء كبير من منطقة توات – و لا شك موريتانا معقل المرابطين . ان التاريخ تطور و الحال أن موريتانيا دولة معترف بها و الصحراء الغربية رجعت الى الوطن الأم و لما يصفى الجو مع أشقائنا في الجزائر نراجع بقلب رحب و أخوة صادقة كيف يمكن ارجاع أطراف من المغرب بترها الاستعمار الفرنسي منه في 1952 باعتبار أن الجزائر ستظل أبد الآبدين فرنسية . على اليساريين اذكاء الذاكرة داخل عموم الشعب ، ليعم الوعي كون القضية الوطنية هي حجرة الزاوية في بناء الديمقراطية و لفهم الخبايا التي تحكمت في تحطيم المشروع الديمقراطي بالمغرب ، ذلك أن الحركة الوطنية و المقاومة و جيش التحرير كانوا يربطون استقال البلاد بتحرير كل أجزائه ، شمالا و جنوبا و شرقا و أن الوحدة الفعلية و التحرير الكامل يمر عبر ارساء الدولة الديمقراطية المتحكمة الى دستور من صنع الشعب يسوغه مجلس تأسيسي .

**6 - بخصوص الهجرة**

ينبغي للحزب محاربة السياسة الأمنية و النفعية و المطالبة بالمواطنة الكاملة و الفعلية للمواطنات و المواطنين المغاربة بالمهجر. كما أنه يلزم مناهضة المقاربة الرجعية التي تريد مخزنة العقول و زرع النظرة الشوفينية للتثاقف الذي يمر عبر التجنيس الذي هو عبارة عن المواطنة الكاملة في بلدان الاستقرار و ليس تنازل أو تخلي عن الهوية الوطنية . ان الهوية الوطنية الفعلية تتجاوز الحدود و الأوطان و تغرس جذورها في الضمائر و الوجدان. لمواجهة الترويج الشوفيني المخزني "للتمغربية" ، وجب نشر التوعية بين المهاجرين و الدفاع عن مصالحهم و حقهم في المواطنة الكاملة أينما حلوا و وجدوا ، في وطنهم ألأصل المغرب و نفس الأمر بالنسبة للأوطان التي حلوا و نزلوا بها . المواطنة هي أساسا الاستقرار النفسي و المادي الذي يحدده الفرد المهاجر لنفسه كمواطن أينما يحلو له . النضال من أجل المبادئ الانسانية من حرية و كرامة و مساواة تعلو باقي الاعتبارات لآنه يصعب احتوائها و استعمالها شوفنيا .

كما يلزم النظر الى خصوصية الهجرة و وضع آليات تنظيمية و برنامجية تتماشى و تلك الخصوصية . ففرنسا ليست هي ايطاليا أو اسبانيا . و هذه الأخيرة ليست هي هولندا أو بلجيكا . لكل بلد طابعه الخاص و تناقضاته المجتمعية و السياسية الخاصة . لذا و جب التعامل مع كل بلد على حدى و الابتعاد عن التصور الذي يريد الزج بكل أشكال التنظيم في خانة واحدة ، لسبب وحيد كونهم بالمهجر .

**7 - بخصوص المسألة الانتخابية و العمل داخل المؤسسات**

يلزم العمل معها بحذر كبير مع خضوع العمل المؤسساتي للاختيارات اليسارية الثابتة من الدستور الممنوح الذي يؤطر العملية الانتخابية و الهيآت الناتجة عنها و هذا بارتباط مع النضالات الشعبية. لذا فان التواجد داخل المؤسسات هو عمل مكمل للنضال الجماهير . تتم المشاركة فيه بقدر مستوى الحريات الفردية و الجماعية الحاصلة. كما يلزم وضع فرق بين المشاركة في الانتخابات البرلمانية و المشاركة في الانتخابات الجماعية و القروية نظرا للفارق النوعي بينهما.

بخصوص الانتخابات البرلمانية المقبلة يلزم وضع شروط للمشاركة فيها نظرا للوضع المتردي للحياة السياسية و الاجتماعية و سيادة القبضة الأمنية للنظام على كل مرافئ الحياة .

المشاركة المشروطة تعني ضرورة افراج سياسي فعلي عنوانه اطلاق كافة معتقلي الرأي من مناضلي الحراك الشعبي السلمي و المناضلين السياسيين و الحقوقيين و الصحفيين و غيرهم ممن زج بهم في دهاليز السجون بشكل تعسفي و بدون حجج موثوقة . و للتذكير لقط قاطعت الكتلة الوطنية انتخابات 1970 و 1972 لما رفضت مطالبها و لم تحدث هناك انتخابات برلمانية . ان وجود اليسار و لو في مرحلة انكساره له رمزية تاريخية و وجود مجتمعي لها من الفعالية و النهوض اذا وجدت الجرأة الكافية لطرح المواقف المبدئية في العمل السياسي و النضالي لصالح الجماهير الشعبية و المخلصين لمطامحها و ارادته في العيش الحر الكريم. و أول هذه المطامع و المطالب اطلاق سراح كافة المعتقلين زورا بسب مطالبهم المشروعة و الدفاع عن حرية الرأي. أي انتخابات يمكن القبول بها بذون شرط الافراج عنهم. انه ناء الضمير و الوضوح السياسي.

**خلاصة**

1 – الهدف من هذه المساهمة المتواضعة اغناء النقاش الحاصل داخل مكونات اليسار عامة حول مشروع مسألة التجميع في حزب يساري كبير . و هذا لتثبيت ركائز المشروع اليساري الجامع و الرجوع الى حلبة الانتاج الفكري ، النظري و السياسي الغني لليسار . ان الحوار و النقاش بين اليساريين يجب أن يكون مستمرا و ليس أثناء فترات معينة.

2 – مبدأ النقد و النقد الذاتي هو البوصلة أكيدة لربط علاقات نضالية بعيد عن المزايدات و النعوت المدمرة . ان النقد و النقد الذات كوسيلة للإقناع و الاقتناع هو بمثابة الدخول الى حمام الوعي لغسل الأوساخ التي علقت بالجسد الفكري السياسي .

3 – و في الأخير لا تطرح هذه المساهمة بأية حال من الأحوال نفسها كمشروع توجيه للحزب اليساري الجامع المنشود ، بل كما جاء في التمهيد ، هي مساهمة متواضعة بهدف اغناء النقاش كما تعودنا عليه في يسارنا المكابر

***محمــد المبــاركي***

6 . 4. 2021